بان المتضايفان متكافئين لزم انتهاء السلسلة الى علة محضة والمفروض حق
لان معناهما بحيث اذا وجد احدهما في العقل او في الخارج وجد الآخر واذا انتفى
وهو المفروض ان المعلول الاخير يشتمل على معلولية محضة لزم معلولية بلا
علية وما فوقه على علية ومعلولية فلو لم ينته الى ما يشتمل على علية محضة
لزم معلولية بلا علية **فان قيل** انما هي لمعلولية المعلول المحض علية
المعلول الذي فوقه بلا واسطة لا علية العلية المحض **قلنا** نعم الا
ان المراد به انه لا بد ان يكون بازاء كل معلولية علية وهذا يقتضي ثبوت
العلية المحضة والمقصود من التعبير عن هذا الا تشكيك العبارة ولذا **اخرجه**
لو تسلسلت العلل والمعلولات الى غير النهاية لزم زيادة عدد المعلول على
عدد العلة وهو باطل ضرورة تكافؤ العلية والمعلولية بيان اللزوم انه
كل علة في السلسلة فهو معلول على ما هو المفروض وليس كل ما هو
معلول فيها علة فان المعلول الاخير **وثانيها** ما مر جملة من المعلوليات التي
في هذه السلسلة واخرى من المعلوليات ثم نطبق بينهما فان زاد احداهما
على الاخرى بطل تكافؤ العلية والمعلولية بمعنى ان التكافؤ ان
يكون بازاء كل معلولية علية بالعكس وان لم يزد عليه لا معلولية ضرورة ان في
الجانب المتناهي معلولية لا علية لها في المعلول الاخير فلزم الخلف لا بد من
التقدير عدم انتهاء السلسلة الى علة محضة **قوله الرابع**
المعلول المحض ونجعل كل من الآحاد متعددا باعتبار وصفي العلية والم
معلولية ثم نطبق بين سلسلتي العلل والمعلولات فيلزم لضرورة سبق
العلة زيادة العلية وبينا بطلانه حتما **شرح الوجه الرابع** انا نفرض المعلول المحض في
السلسلة المفروضة ونجعل كل من الآحاد الذي فوقه متعددا باعتبار
وصفي العلية والمعلولية لان الشيء من حيث انه علة مغاير له من
حيث انه معلول فتحصل جملتان متغايرتان بالاعتبار احداهما العلل والاخرى
المعلولات ويلزم عند التطبيق بينهما زيادة وصف العلية ضرورة سبق
العلة

العلة على المعلول بان كل علة لا تنطبق على معلولها في مرتبتها بل على
معلول علتها المتقدمة عليها بمرتبة لخروج المعلول الاخير لعدم كونه معروضا
للعلية فيلزم زيادة مراتب العلل بواحدة والا بطل السبق اللازم للعلة
ومعنى زيادة مرتبة العلية ان توجد علة لا تكون معلولة وفيه انقطاع
للسلسلتين **قوله الخامس** لما تسلسلت ان انقسمت بمتساويين
فيكون زوجا والا فيكون فردا وكل زوج افراد من واحد فرد بعده وبالعكس فيتناهى
وان عدم الانقسام فلا يكون لعدم التناهي **شرح الوجه الخامس**
ان السلسلة المفروضة من العلل والمعلولات الغير المتناهية ان كانت
منقسمة بمتساويين فيكون زوجا وكل زوج فهو اقل بواحد من فرد بعده كالاربعة
من الخمسة وكل فرد فهو اقل من زوج بعده كالخمسة من الستة
وكل عدد يكون اقل من عدد آخر يكون متناهيا بالضرورة كيف لا وهو
محصور بين حاصرين هما ابتداؤه وذلك الواحد الذي بعده ورد بانا لا نسلم
ان كل ما لا ينقسم بمتساويين فهو فرد وانما يلزم لو كان متناهيا فان الزوجية
والفردية من خواص العدد المتناهي وقد يبطل بحديث الزوجية والفردية فيقال
كل عدد فهو قابل للزيادة فيكون اقل من عدد فيكون متناهيا والمنع كما هو
قوله السادس ما بين هذا المعلول وكل من علله البعيدة متناه لكونه بين
حاصرين فيتناهى السلسلة لانها لا تزيد عليه الا بواحد ضرورة انه اذا
لم تزد ما بين مبدأ المسافة وكل جزء منه على فرسخ لم يزد الكل على فرسخ الا
بجزء بحكم الحدس وفيه نظر **شرح الوجه السادس** ان ما بين هذا المعلول المعلو
ل الاخير وكل من علله البعيدة الواقعة في السلسلة متناه ضرورة
كونه محصورا بين حاصرين وهذا يستلزم تناهي السلسلة لانها
لا تزيد الا على المتناهي الا بواحد بحكم الحدس فانه اذا كان ما بين مبدأ المسا
فة وكل جزء من الاجزاء الواقعة فيها لا تزيد على الفرسخ فالمسافة لا تزيد
على فرسخ الا بجزء وهو المنتهى ان جعلنا المبدأ امرا على ما هو المفهوم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)